المنطقة، كما كانت جارت بروز القطب الايراني، وإنْ بصورة مختلفة، في السبعينات؟ ليس الجواب واضحاً تماماً. ولكن من المؤكد ان الوضع الاكثر ملاءمة لواشنطن كان في ان تبقى بغداد على هامشية دورها في المنطقة، وفي ان تكتفي بحدود هذا الدور، او، كما يقال، بأن تمرّ بغداد، دائماً، من واشنطن في طريقها الى المنطقة. هذا هو، على الارجح، الوضع الأمثل للجانب الاميركي. لكن المؤشرات التي انطوت عليها أزمة الخليج الراهنة لا تدل على ان بغداد رضخت له، أو انها، بالفعل، في وارد لعب دور القوة التي لا حول لها ازاء جوارها الاقليمي خارج السياسة الاميركية، بل يمكن، الى حدّ بعيد، القول ان بغداد دخلت في خطة جديدة هدفها تثبيت استقلالية دورها في النظام الفرعي. ومن الطبيعي ان يرى المرء تلازماً بين هذا المسعى الاستقلالي، وبين نزعة الانخراط العراقي في كل المسائل المتعلقة بهذا النظام. وهكذا يبدو ان بغداد باتت تحرص على اداء دور محرّك، سواء في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، او في النزاعات العربية الداخلية، أو حتى في المعارك التي تدور حول أسعار النفط، وكلها مواقف تشير، بوضوح، الى تحرر بغداد من وزن وتأثير القوة المهيمنة على السياق الاقليمي، بل وعلى حسابها.

لذلك نميل الى الاعتقاد بأن استمرار الوجود العسكري الاميركي في وسط خزّان النفط في الخليج ليس سوى محاولة أخيرة من جانب الولايات المتحدة الاميركية لاعادة رسم خارطة التوازنات الدولية، والاقليمية، على أساس فرض واقع جديد واكتساب ميزة استراتيجية هائلة في المنطقة. ولكن، على الرغم من ضخامة هذا الاستثمار، فان حال السيولة الدولية وبروز القطب العراقي، يسمحان لنا بالقول، ان المرحلة المقبلة سوف تشهد انخفاضاً ملموساً في مستوى تأثير الولايات المتحدة الاميركية في النظام الاقليمي.

ضغوط متناقضة

في تحديد معالم التحوّلات الماثلة أمام أعيننا، وفي تصوّر تطوّرها المقبل، إنْ في مداها أو في مضمونها أو في عمرها الزمني، ثمّة ضرورة لا تقل أهمية، إنْ لم تزد، الى التوقّف عند احتمالات تأثير هذه التحوّلات وتداعياتها المحتملة على منظمة التحرير الفلسطينية. ولأن هذه هي احدى الضرورات التي لا تحتمل التأجيل، كونها تتعلّق بتطوّرات تتّسم بسرعة مذهلة، وكي لا تبقى المنظمة، دائماً، في موقع ردّ الفعل المتأخّر لتفاعلات الازمة الخليجية، فان الضرورة الاخرى تقتضي البحث في سياسات جديدة تتواءم مع طبيعة المرحلة التاريخية الخطرة التي تعيشها، وتتمكّن من مواجهة المفاجآت، والانعكاسات، المنتظرة.

المؤشرات القائمة، حتى اللحظة، وضعت المنظمة تجاه الخيار الصعب، تجاه جوهر القضية. في المرحلة السابقة، كان الوقوف الفلسطيني على «الخط الفاصل» للاهتمامات المتقابلة للنظام العربي، نابعاً، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن أرض وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية ـ العربية ومتغيّراتها. بل يصحّ القول، ان الوقوف هذا كان «استجابة» فلسطينية لتوازن النقائض العربية، سواء منفردة كانت أم مجتمعة، متحالفة أم متمحورة.

ولسنا، بالطبع، في حاجة الى الكثير من عناء البرهنة كي نلاحظ تلك العلاقة الطردية بين النظام العربي وبين امكان التماسك الفلسطيني من خلال برنامج سياسي. ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن هذه العلاقة تمّت فجأة، او انها نهائية. فقد برزت في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ممّا مكّن، بدوره، منظمة التحرير الفلسطينية من التقدّم ببرنامج مرحلي لاقامة دولة فلسطينية على